مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9570

الجمعة، 8 آذار/مارس 2024، الساعة 15/40

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افْتُتِحَت الجلسة الساعة 15/40.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدولُ الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا ولاتفيا واليونان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات، بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوعين، شارك الأمين العام مجلس الأمن في ذكرى مرور عامين على بدء الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا (انظر S/PV.9557)، الذي شُنَّ في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي ذلك المعلم القاتم، سمعنا رسالة مدوية وواضحة من عموم عضوية المنظمة – أن المسار التصعيدي للحرب وتكلفتها البشرية الهائلة أمران لا يمكن تحملهما وخطيران، لا سيما بالنسبة للمدنيين الأوكرانيين.

لقد سمعنا نداءات عاجلة عديدة، في المجلس وفي الجمعية العامة، من أجل وقف التصعيد وتحقيق السلام واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولكن شهد الأسبوعان الماضيان بدلا من ذلك تكثيف الهجمات على المدنيين في مناطق مختلفة من أوكرانيا. كما وردت تقارير عن ضربات داخل الاتحاد الروسي، بما في ذلك اليوم في منطقة بيلغورود، أدت إلى وقوع إصابات. ومما يؤسف له أن نداءاتنا المتكررة لحماية المدنيين لا تلقى آذانا صاغية.

فقد أصبحت مدينة أوديسا الأوكرانية المطلة على البحر الأسود هدفا متكررا للهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة في الأيام والأسابيع الأخيرة، مع عواقب مهلكة. وأصاب هجوم صاروخي روسي أوديسا قبل يومين، مسفرا عن مقتل خمسة أشخاص والعديد من الإصابات. ووردت تقارير عن وقوع المزيد من الهجمات بطائرات مسيرة الليلة الماضية.

وفي يوم السبت، 2 مارس/آذار، أفيد عن مقتل 12 شخصا في هجوم بطائرة مسيرة على مبنى سكني. وكان خمسة من القتلى من الأطفال، ما يجعله الحادث الأكثر دموية للأطفال منذ أكثر من تسعة أشهر. وجاء هذا الحادث المفجع بعد ليلتين متتاليتين من شن هجمات بطائرات مسيرة، في 22 و 23 شباط/فبراير، أودت بحياة أربعة أشخاص.

وقد عانت أوديسا منذ شباط/فبراير 2022 – وهي مركز مهم للصادرات الزراعية الأوكرانية – من ضربات متكررة لبنيتها التحتية. ولم تسلم مواقع التراث الثقافي بالمدينة.

وأوديسا ليست المدينة الأوكرانية الوحيدة التي تتعرض لإطلاق نار مستمر. ففي الأيام الأخيرة، وردت تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين في مناطق خاركيف ودونيتسك وسومي وزابوريجيا في أوكرانيا.

والليلة الماضية، قتل شخصان نتيجة لهجوم صاروخي على مدينة كوبيانسك في منطقة خاركيف.

وبعد ظهر أمس، أفادت التقارير أن هجوما صاروخيا روسيا على مدينة سومي أدى إلى إصابة مدني، وألحق أضرارا بمستشفى المدينة

المركزي ومركز الطوارئ الطبي في المنطقة. وتلك ليست سوى عدد قليل من الحوادث الأخيرة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن القتال ينتشر إلى مناطق سكنية جديدة في شرق أوكرانيا. وقد أدى القتال الذي حل بالقرى والبلدات والمدن الأوكرانية، طوال الحرب، إلى تدميرها تدميرا كاملا أو شبه كامل على أيدي القوات الروسية. وشوهد ذلك في ماريوبول وباخموت وليسيتشانسك وسيفيرودونيتسك وفولنوفاخا ومؤخرا في أفدييفكا. فيجب ألا يستمر هذا النمط المروع.

ووفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أدى الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا بالفعل إلى مقتل 703 10 مدني، من بينهم 594 طفلا، وأصيب 146 20 آخرون، من بينهم 316 1 طفلا.

إننا ندين جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. فجميعها محظورة بموجب القانون الدولي. إنها غير مقبولة ويجب أن تتوقف الآن.

وقد شدد الأمين العام في ملاحظاته الأخيرة أمام المجلس على أن السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول مبدآن أساسيان لميثاق الأمم المتحدة. فهما في صميم نظامنا المتعدد الأطراف.

ولذلك، فإن التقارير الواردة عن خطط الاتحاد الروسي لتنظيم وإجراء انتخاباته الرئاسية في آذار/مارس في أراضي أوكرانيا الخاضعة حاليا لسيطرته تثير قلقا بالغا. فمحاولات الضم غير القانوني للأراضي الأوكرانية ليس لها أي شرعية بموجب القانون الدولي، كما أعلنت الجمعية العامة أيضا.

وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

إن اليوم هو اليوم الدولي للمرأة. وأود أن أشيد بالنساء والفتيات الأوكرانيات الشجاعات اللواتي يواصلن العمل، على الرغم من الفظائع التي لا توصف التي عانين منها، لدعم مجتمعاتهن وبناء مستقبل أفضل لبلدهن. ومع ذلك، فإن الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الحرب تؤثر بشكل غير متناسب على سبل عيش النساء الأوكرانيات. ويتعرض رفاههن للخطر بسبب تقييد إمكانية حصولهن على الخدمات الأساسية. ويواجهن خطرا متزايدا بالتعرض للعنف الجنسي والجنساني.

إننا نواصل العمل لضمان تلبية احتياجات النساء والفتيات في جهودنا للتخفيف من آثار الحرب. ونحن ملتزمون كذلك بالشراكة مع القيادات النسائية الأوكرانية ونصيرات المرأة والسلام والأمن لتعزيز المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة للمرأة في جهود صنع القرار والتعافي والسلام.

لقد أسفرت السنتان الماضيتان من الحرب عن كلفة باهظة لأوكرانيا وأوروبا والعالم. ويجب علينا ألا نسمح للحرب بأن تحدث المزيد من الخسائر في الأرواح والدمار والمعاناة. وعلى حد تعبير الأمين العام،

”لقد حان الوقت للسلام، السلام العادل، على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.“ (S/PV.9557، صفحة 3)

وتظل الأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الهادفة من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد مر الآن عامان و 13 يوما على التصعيد الكامل لهذه الحرب. تُظهر الموجة الأخيرة من الهجمات التصعيدية في مناطق أوديسا وخاركيف وسومي ودونيتسك خلال الأيام القليلة الماضية كيف يستمر النزاع في إلحاق معاناة إنسانية لا حصر لها والموت والدمار بشعب أوكرانيا. لقد روعنا بشكل خاص الهجوم على مبنى سكني شاهق في مدينة أوديسا في نهاية الأسبوع الماضي والذي أسفر عن مقتل 12 مدنياً من بينهم خمسة أطفال، وفقاً للسلطات المحلية.

تركت الهجمات الأخيرة العديد من المدنيين الآخرين من دون كهرباء وتدفئة وماء. وقد تضررت المباني السكنية متعددة الطوابق أو دمرت بسبب تأثير الضربات في المدن والبلدات في مناطق دونيتسك وخيرسون ودنيبرو، مما جعل الآلاف بلا مأوى وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ووسط درجات حرارة الشتاء التي لا تزال باردة، يهدد هذا الضرر حياة الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما كبار السن وذوي الإعاقة من بينهم. وقد اضطر العديد من هؤلاء الأشخاص إلى البقاء في مجتمعات الخطوط الأمامية وهم يعانون بالفعل بسبب تعطل الخدمات الأساسية الذي سببته الحرب.

أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن ما يقرب من 31 000 مدني قتلوا أو جرحوا منذ 24 شباط/فبراير 2022. وهذا يدفعني إلى تكرار أن الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. كما أن الهجمات العشوائية ممنوعة منعاً باتاً. ويجب على أطراف النزاع الحرص الدائم على تجنّب جميع المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الضرورية لبقاء المدنيين.

وفي هذا اليوم الدولي للمرأة، وبينما نحتفل بالمرأة الأوكرانية كعامل فعال للتغيير ونكرم العمل الرائع الذي تقوم به المنظمات النسائية الأوكرانية، ينبغي أن نشير أيضاً إلى الأثر القاسي للنزاع بشكل خاص على النساء والفتيات في أوكرانيا. يفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن ثلث الأسر التي تعيلها نساء في أوكرانيا تكافح لإطعام نفسها، وأن 60 في المائة من النساء المسنات غير قادرات على توفير احتياجاتهن الأساسية.

وكانت الزيادة في العنف الجنساني ضد النساء والفتيات سمة مميزة مروعة لهذه الحرب. ومن المفجع أن الافتقار إلى الموارد الكافية للحفاظ على شبكة من خدمات الرعاية الطبية والاجتماعية وتوسيع نطاقها يعني أن العديد من الأشخاص البالغ عددهم 2,5 مليون شخص المعرضين لخطر التعرض للعنف الجنساني في العام المقبل – وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات النازحات بالقرب من الخطوط الأمامية – لن يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها ويستحقونها.

تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها بذل كل ما في وسعهم لتقديم المساعدة الإنسانية لملايين الأشخاص في جميع أنحاء أوكرانيا، على الرغم من الوضع الأمني المستمر والمتدهور. وحتى الآن، في عام 2024، أزهقت أرواح اثنين من العاملين في المجال الإنساني وأصيب 10 آخرون، مما يسلط الضوء على مخاطر إيصال المساعدات بالقرب من خط المواجهة.

ونحن ممتنون للمانحين الذين قدموا حتى الآن 11 في المائة من مبلغ 3,1 بليون دولار اللازم لخطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لأوكرانيا لعام 2024. وقد مكننا ذلك من معالجة الأثر المستمر للنزاع وتقديم المساعدة المنقذة للحياة. ولكن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم المالي للحفاظ على سير العمليات. وفي الشهر الأخير، قدم العاملون في المجال الإنساني لأكثر من 1,7 مليون شخص شكلاً من أشكال المساعدة الشتوية المباشرة، بما في ذلك التدفئة الشتوية وإصلاح وصيانة أنظمة الطاقة والتدفئة ومواد إصلاح المنازل التي تشتد الحاجة إليها.

إن الالتزام والقدرة على التحمل التي أبدتها حوالي 600 منظمة شريكة تقدم استجابة إنسانية في جميع أنحاء أوكرانيا أمر رائع. إنهم يعملون وسط انعدام الأمن والخطر الهائلين لتزويد المدنيين بالخدمات والإمدادات التي يحتاجون إليها لتكفيهم خلال فصل الشتاء القاسي وما بعده.

حتى الآن، في عام 2024، كان على الأمم المتحدة وشركائها تكييف عملياتهم للبقاء وتقديم الخدمات للأشخاص المتضررين من اشتداد القتال على طول خط المواجهة، وإيصال الإمدادات الحيوية إلى ما يقرب من 13 000 من السكان المتضررين من الحرب في مجتمعات الخطوط الأمامية من خلال 11 قافلة مشتركة بين الوكالات. تشكل تلك القوافل شريان الحياة. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، وصلت

قافلتان مشتركتان بين الوكالات تشتد الحاجة إليهما إلى المجتمعات المحلية في خيرسون ودونيتسك اللتين تأثرتا بشدة بأشهر من القتال. وقامتا بتسليم مولدات الطاقة المحمولة ومستلزمات النظافة وغيرها من الإمدادات الأساسية. يُستكمل هذا الدعم المشترك بين الوكالات بعمليات تسليم عديدة من المنظمات المحلية والمتطوعين.

لكننا ما زلنا نواجه عقبات كبيرة في الوصول إلى جميع المحتاجين. ولا يزال أحد أهم التحديات يتمثل في عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء من أقاليم دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا التي يحتلها الاتحاد الروسي.

ومع استمرار تصاعد الأعمال العدائية، نشعر بقلق بالغ إزاء مصير المدنيين في تلك الأراضي الذين لا يمكننا الوصول إليهم على نطاق واسع. إن العواقب المترتبة على ما يقدر بنحو 1,5 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة لا يمكن تصورها ويمكن تجنبها. وكما قلنا مراراً وتكراراً، بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على جميع الأطراف أن تسمح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق للمدنيين المحتاجين وأن تيسرها، ويجب أن تكفل تمتع العاملين في المجال الإنساني بحرية التنقل اللازمة لعملهم. وينطبق ذلك حيثما يوجد المدنيون المحتاجون في أوكرانيا.

ولا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني ملتزمين بحماية حياة وكرامة الأشخاص المتضررين من هذه الحرب مهما استغرقت من وقت. لكنها استمرت لفترة أطول بكثير مما ينبغي. وحان الوقت لوضع حد للكارثة الإنسانية في أوكرانيا ومعاناة الشعب الأوكراني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد الخياري والسيدة دوتن على إحاطتيهما.

يوم الأربعاء، ضربت الصواريخ الروسية مدينة أوديسا، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص. سقطت بعض هذه الصواريخ على بعد بضع مئات من الأمتار من قافلة تقل الرئيس الأوكراني ورئيس الوزراء اليوناني اللذين كانا يزوران المدينة في ذلك الوقت. ويوم السبت، أسفرت هجمات بطائرات مسيرة على مبنى سكني عن مقتل 12 شخصاً، بينهم خمسة أطفال، وإصابة 20 آخرين.

تواصل السلطات الروسية الاستخفاف بالقانون الدولي الإنساني في الوقت الذي تواصل فيه الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها ضد أوكرانيا منذ أكثر من عامين.

إن الخسائر الإنسانية لهذه الحرب العدوانية كارثية ومستمرة في الارتفاع. وقد تم إحصاء ما مجموعه 500 10 مدني منذ بداية النزاع، ومما لا شك فيه أن العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. إن الضربات التي تقودها روسيا ضد البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا في عز الشتاء تركت مئات المدن والقرى دون كهرباء. وقد نزح أكثر من 4 ملايين شخص، من بينهم مليون طفل، ويحتاج أكثر من 17 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية.

وقد حشدت فرنسا جهودها لتلبية احتياجات الأوكرانيين. والتزمت بتقديم ما يقرب من 300 مليون يورو من المساعدات منذ بداية النزاع، كما نظمت أكثر من 50 عملية لنقل عدة آلاف من الأطنان من البضائع.

يحظر القانون الدولي الإنساني الضربات ضد السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية التي لا تشارك في الأعمال العدائية. وتدين فرنسا تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وتطالب بمعاقبة مرتكبيها. نددت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالهجمات العشوائية على السكان والبنية التحتية الأساسية في أوكرانيا. وفي 5 مارس/آذار، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق سيرغي كوبيلاش وفيكتور سوكولوف، المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تسبب هذه الحرب معاناة خارج حدود أوكرانيا. فعندما تضرب روسيا البنية التحتية لتخزين الحبوب وتصديرها، تسبب انعدام الأمن

الغذائي الذي يثقل كاهل السكان الضعفاء في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. وفي مواجهة ذلك، ستواصل فرنسا دعم المبادرات الرامية إلى تمكين صادرات الحبوب الأوكرانية، مثل ممرات التضامن ومبادرة الحبوب من أوكرانيا.

بعد أكثر من عامين من العدوان، تعول روسيا على إنهاك الشعب الأوكراني وإرهاق أولئك الذين يدعمونه. وهذا لن يحدث. فسنواصل تقديم الدعم السياسي والعسكري والإنساني لأوكرانيا بغية مساعدتها على ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. وسنواصل دعوة روسيا إلى سحب قواتها من الأراضي الأوكرانية، كما طالبت محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022. وسنظل حاشدي جهودنا لضمان احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل – هنا وفي أماكن أخرى – الأساس الوحيد لسلام عادل ودائم.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليزا دوتن على إحاطتيهما. وأنوه بحضور ممثلي أوكرانيا واليونان وبولندا ولاتفيا والاتحاد الأوروبي هنا اليوم.

من المؤسف أنه على الرغم من جهودنا الجماعية، يتعين على المجلس أن يجتمع مرة أخرى ليسمع عن الآثار المدمرة لنزاع لا يزال ينم عن الازدراء للحياة البشرية والقانون الدولي الإنساني، وليعلم عن الهجوم الذي وقع في 6 آذار/مارس في أوديسا، حيث أسفرت ضربة استهدفت البنية التحتية لميناء المدينة أيضا عن وفاة ما لا يقل عن خمسة مدنيين بصورة مأساوية. وحقيقة أن الهجوم وقع أثناء زيارة رئيس وزراء اليونان كيرياكوس ميتسوتاكيس تؤكد مدى التهور في تحدي المعايير الدولية وإضعاف الدبلوماسية، وهو أمر يستحق إدانتنا بأشد العبارات. ويمثل الحادث أيضا ضربة لشرايين حاسمة الأهمية في مدينة تضطلع بدور حيوي في اقتصاد أوكرانيا والمنطقة. إن استهداف البنية التحتية الحيوية بالهجوم، إضافة إلى كونه انتهاكا مباشرا للقانون الدولي له آثار متعاقبة على الأبرياء، تتمثل في تفاقم الأزمة الإنسانية وتعريض الأمن الغذائي العالمي للخطر.

وتكرر إكوادور نداءها العاجل إلى وضع حد للهجمات على السكان وعلى الهياكل الأساسية المدنية. ونود أن نبرز مسؤولية الأطراف عن الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. إن استمرار سفك الدماء والدمار الناجمين عن هذا النزاع لا يؤثران على السكان المدنيين في أوكرانيا وروسيا فحسب، بل يزيدان أيضا خطر استمرار تصعيد النزاع بما لذلك من تداعيات محتملة ستشكل تهديدا خطيرا للأمن العالمي. ويُقربنا كل عمل من أعمال العنف وكل بيان تحريضي وكل هجوم على البنية التحتية المدنية وكل روح تُزهق بشكل خطير من نقطة اللاعودة حيث تتلاشى إمكانيات إيجاد حل سلمي.

لقد علّمنا التاريخ مرارا وتكرارا أنه ما من منتصر في النزاعات المسلحة. والسبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم هو من خلال طاولة المفاوضات والدبلوماسية. ونكرر دعوة الاتحاد الروسي إلى إنهاء عملياته العسكرية في أوكرانيا، على النحو الذي أمرت به محكمة العدل الدولية في آذار/مارس 2022. إن العالم يعول على قدرتنا على التغلب على النزاعات. ويجب أن نستفيد من كل السبل المتاحة لإحراز تقدم نحو إيجاد سلام عادل ودائم، على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

إن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات الهجمات الجوية الروسية على المدن والبنية التحتية الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا. ففي 6 آذار/مارس، كانت ضرباتها على مدينة أوديسا الساحلية بمثابة تذكير صارخ آخر بشنها يوميا هجمات مدمرة على شعب أوكرانيا وبنيتها التحتية. وللأسف، الهجمات على أوديسا ليست بجديدة. فقد أشارت التقارير في نهاية الأسبوع الماضي إلى أن الضربات الروسية أصابت مبنى سكنيا شاهقا، مما أسفر عن مقتل 12 شخصا وإصابة 20 آخرين. وكان من بين القتلى خمسة أطفال، لم يتجاوز عمر أحدهم

سبعة أشهر. وتشير التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين في 6 آذار/مارس. إننا نحزن لهذه الخسارة المأساوية في الأرواح. فمقتل أي مدني في نزاع – بغض النظر عن مكان اندلاعه في العالم – مأساة.

وفي هذه المرة، عندما انطلقت صفارات الإنذار من الغارات الجوية، كان رئيس أوكرانيا ورئيس وزراء اليونان يشاهدان الدمار الهائل في أوديسا الناجم عن عمليات القصف المستمرة منذ شهور. وقد وقعت الغارة الروسية على بعد بضع مئات من الأمتار من موكبهما. إن محاولات روسيا لتبرير ما لا يمكن تبريره اليوم لا تغير الحقائق البسيطة – حقيقة أن روسيا تواصل شن حرب عدوانية على دولة أخرى ذات سيادة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في انتهاك للميثاق، وأن أوكرانيا لن تكون بحاجة للدعوة إلى عقد جلسات عاجلة للمجلس إذا أوقفت روسيا عدوانها، وأن المدنيين الأوكرانيين يعانون يوميا من الموت والدمار نتيجة لمحاولات الكرملين الرامية إلى غزو بلدهم وإخضاعه.

ويجب ألا ننسى أنه بعد أن علقت روسيا مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وحرمت بعض أشد بلدان العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي من الحبوب الأوكرانية، لم يتوقف الكرملين عند هذا الحد. بل شن المزيد من الهجمات على موانئ أوديسا وبنيتها التحتية ومرافق خزن الحبوب. ولم تكن تلك الهجمات وحشية فحسب، بل كانت جزءا من حملة لتدمير اقتصاد أوكرانيا عقب الفشل في هزيمة جيشها. ودمرت روسيا في تلك الغارات أكثر من 000 300 طن من الحبوب ومرافق التخزين الحيوية. وردت أوكرانيا بصمود وعلى نحو مبتكر وفتحت ممرا إنسانيا أعاد حجم صادرات أوكرانيا إلى أرقام لم تُسجل منذ بداية الغزو الروسي واسع النطاق.

وتهاجم روسيا البنية التحتية للطاقة وكذلك البنية التحتية للغذاء. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق سيرجي كوبيلاش، القائد السابق للطيران بعيد المدى في القوات الجو – فضائية الروسية، وفيكتور سوكولوف، قائد أسطول البحر الأسود الروسي، لما يُزعم عن ارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق بهجمات روسيا على الهياكل الأساسية للطاقة في أوكرانيا. وعند كل منعطف، يختار الكرملين مسار الحرب والتصعيد. ويضاعف قرع طبول الحرب النووية ويشتري بصفاقة القذائف التسيارية وغيرها من الذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

ستواصل الولايات المتحدة مساندة أوكرانيا والدعوة إلى تحقيق المساءلة. إن الطريق إلى الأمام واضح. يجب على روسيا وقف هجماتها على أوكرانيا والانسحاب الفوري والكامل من جميع الأراضي داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيدة دوتن على إحاطتيهما اليوم.

”أترون مع من نتعامل. إنهم لا يعبأون أين يقصفون“. هذه الكلمات قالها رئيس أوكرانيا يوم الأربعاء، وكان من الممكن أن تُقال في مناسبات لا حصر لها خلال هذه الحرب. ونحن مضطرون مرة أخرى إلى الاجتماع للرد على سلسلة مروعة أخرى من الهجمات الصاروخية على أوكرانيا. ففي 2 آذار/مارس، لقي 12 مدنيا، من بينهم خمسة أطفال، حتفهم عندما أصاب حطام صواريخ مبنى سكنيا في أوديسا. وكان أحد الضحايا رضيعا لا يتجاوز عمره أربعة أشهر. وفي 6 آذار/مارس، بينما كان الرئيس زيلينسكي ورئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس يؤبنان الموتى، أصابت ضربة روسية أخرى المدينة. وبينما نجا الزعيمان بأعجوبة من وقع الارتطام، لم يحالف الحظ خمسة أشخاص آخرين.

لقد اجتمعنا مرارا في هذه القاعة لمناقشة المعاناة الإنسانية التي سببتها روسيا لأوكرانيا. ففي هذا الأسبوع، استهدفت الهجمات المباني السكنية. وفي أسابيع أخرى، استهدفت المستشفيات والمدارس ومحطات القطار والفنادق والمطاعم. وفي كل مرة، يدفع المدنيون الأوكرانيون الأبرياء الثمن من أرواحهم. وفي اليوم السابق لهذه الضربة الأخيرة، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية عن إصدار لائحتي اتهام جديدتين

بحق شخصيتين عسكريتين روسيتين بارزتين بسبب حملة مزعومة من الضربات استهدفت البنية التحتية للكهرباء في أوكرانيا. إن هذه ليست أفعال بلد حريص على تحقيق السلام. ويدعي بوتين أنه شن هذه الحرب لحماية المدنيين الأوكرانيين. إنه في الواقع يرعبهم. وتُظهر الأعمال التي تقوم بها روسيا تجاهلا تاما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتحاول تخويف أوكرانيا وشعبها وأولئك الذين يدعمونها. ولكنها لن تنجح في ذلك.

لقد فشلت هجمات روسيا السابقة على أوديسا فشلا ذريعا. وأجبرت أوكرانيا جزءا كبيرا من أسطول البحر الأسود على الابتعاد عن شبه جزيرة القرم وهي تصدر أكبر الكميات من موانئها منذ بدء الحرب. وكما قال وزير دفاع بلدي في كييف أمس، لا يزال دعم المملكة المتحدة ثابتا وسنقدم 325 مليون جنيه استرليني إضافية لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها. لقد أظهر الأوكرانيون أن التخويف لن يحملهم على الخضوع وينبغي أن تدرك روسيا أن المملكة المتحدة تقف بفخر إلى جانبهم. لذلك، نكرر دعوتنا مرة أخرى إلى روسيا لسحب قواتها ووقف إراقة الدماء وإنهاء الحرب العبثية. وتستحق أوكرانيا سلاما عادلا ودائما يحترم سلامتها الإقليمية. وهذا ما ستحققه أوكرانيا بدعمنا.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط باسم وفد بلدي.

أولا، لا تزال مدينة أوديسا إحدى أكثر المدن تعرضا للحصار في الحرب على أوكرانيا. وزادت الهجمات الجوية الروسية على نحو كبير منذ تموز/يوليه 2023 بعدما انسحبت روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وتعرضت المدينة الساحلية لأكثر من ألف هجوم بالطائرات المسيرة والصواريخ منذ ذلك الحين. وقد أصبحت تلك الهجمات روتينية إلى درجة أنها أصبحت أحداثا يتجاهلها المجتمع الدولي تماما. وتُطلَق صفارات الإنذار من الغارات الجوية وتظهر الطائرات المسيّرة أو الصواريخ وتتحول الهياكل الأساسية إلى أنقاض ويُدفن المدنيون تحتها. وفي النهاية، تُغطى مواقع الهجمات بالزهور والشموع والألعاب وتتكرر الحلقة المفرغة في اليوم التالي. ويجب أن يوضع حد لذلك. لا يمكننا أن نسمح بأن يصبح هذا الأمر جزءا من الحياة العادية لسكان المدن الأوكرانية مثل أوديسا. ولا يمكننا أن ننسى الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. ولا يمكننا أن نتغاضى عن الاستخدام العشوائي للأسلحة الشديدة الانفجار في المناطق المكتظة بالسكان.

ثانيا، شهدنا يوم الأربعاء الماضي نقطة انحطاط أخرى في العدوان الروسي على أوكرانيا. ففي أوديسا، سقط صاروخ روسي على بعد بضع مئات من الأمتار من زعيمي دولتين ذواتي سيادة. ومع أننا نشعر بالارتياح لأنه لم يلحق أي أذى بهما، فإن مدنيين قُتلوا في الغارة. ونعرب عن جزعنا البالغ لذلك وندينه بأشد العبارات الممكنة. ويمثل ذلك حلقة أخرى في سلسلة الحرب غير الضرورية التي تُستخدم فيها الأسلحة المتفجرة عشوائيا في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. ويتعين على مجلس الأمن أن يبدأ في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية وأن يكفل اتخاذ إجراء سريع وفعال من أجل إعادة السلام والأمن إلى أوكرانيا والمنطقة ككل.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا ممتنون للأمين العام المساعد خالد الخياري والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الهاميتين والمتبصرتين.

اجتمع مجلس الأمن قبل أسبوعين في هذه القاعة بعد مرور عامين على بدء النزاع الدائر (انظر S/PV.9557). وأعربت موزامبيق حينها عن قلقها العميق إزاء تصعيد الحرب الذي لا تُحمد عقباه، مسلطة الضوء على عواقبها الاقتصادية والسياسية والإنسانية الوخيمة. ودعونا في بياننا إلى إحداث تحول كبير في نهجنا لإيجاد تسوية من خلال التأكيد على الدور المحوري للدبلوماسية. ومما يؤسف له أن موجة الهجمات الأخيرة جعلت احتمال حدوث انفراج أبعد منالا. لقد ثبت في الآونة الأخيرة أن مخاوفنا بشأن تصعيد النزاع لها ما يبررها. ومن الواضح أن الإشارات التي تنم عن مواقف تصعيدية ستزيد من

تقويض الأمن والاستقرار في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم. وستزيد من خطر استخدام الأسلحة النووية التعبوية لأغراض انتقامية. وينبغي ألا نتبنى مواقف تُظهر ابتعادنا عن ميثاق الأمم المتحدة الذي يُلزم جميع الدول الأعضاء بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، حتى في حالات النزاع.

لقد أظهر لنا التاريخ – والتاريخ الحديث في حالتنا هذه – أن هناك فرصا أمام القيادة القوية حتى في أوقات المواجهة والتهديد النووي لتجنب الانزلاق إلى مزيد من النزاع والعودة إلى طريق الحوار والسلام. ونحن بحاجة إلى التحلي بالروح البناءة التي تجلت قبل أكثر من 30 عاما عندما التزمت البلدان الأوروبية ببناء بيت مشترك وفضاء سلمي في قارتهم. وتوجد حاجة ماسة اليوم إلى روح التعاون والتفاوض. ولا تزال موزامبيق ملتزمة بالدعوة إلى حل دبلوماسي لإنهاء الحرب. ونشجع على استكشاف جميع السبل، بما في ذلك إعادة إنشاء القنوات الدبلوماسية وتبادل الأسرى والاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام.

وما فتئنا نؤمن بأن الحوار الحقيقي والبناء والمسؤول هو الطريق الصحيح لحل النزاع. وفي ضوء ما سبق، تكرر موزامبيق تأكيد دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. ونحث على العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. وكما ذكر الأمين العام بشكل بليغ في جلستنا السابقة، فإن المشكلة تكمن في تجاهل الميثاق الذي يمقت ويلات الحرب. ويتمثل الحل الصائب في احترام الميثاق نصا وروحا. ولذلك، فقد حان الوقت لإعادة إلزام أنفسنا بالميثاق وتجديد احترامنا للقانون الدولي بوصفه الطريق إلى السلام والأمن الدوليين. واليوم، 8 آذار/مارس، اليوم الدولي للمرأة، تود موزامبيق أن تشيد بالمرأة في العالم، ولا سيما في مناطق النزاع حيث تعمل المرأة يدا بيد مع الرجل من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيدة دوتن على إحاطتيهما، وأرحب بمشاركة وفود أوكرانيا والاتحاد الأوروبي واليونان وبولندا ولاتفيا في جلسة اليوم.

منذ إحيائنا الذكرى السنوية الثانية للغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا في الشهر الماضي (انظر S/PV.9557)، رأينا روسيا تكثف هجماتها بالصواريخ والطائرات المسيرة بدون طيار على المدن الأوكرانية. فالهجمات تحصد أرواح المدنيين وتضر بالبنية التحتية المدنية مثل المباني السكنية والمدارس والمستشفيات ومخازن الحبوب، ومن بينها قبل يومين فقط الهجوم الصاروخي المميت على أوديسا، المدينة الساحلية الرئيسية في أوكرانيا، بينما كان رئيس وزراء اليونان ورئيس أوكرانيا في زيارة. وأفيد بأن ذلك الهجوم الصاروخي البالغ الخطورة وقع على بعد بضع مئات من الأمتار من موكب الزعيمين. وبغض النظر عن رواية الحادث التي تقدمها روسيا، لا يمكننا التغاضي عن تداعياته الخطيرة. فهذه الهجمات، من خلال تعريض القادة للخطر، تؤدي دون داع إلى مزيد من التصعيد في سياق وضع إقليمي محفوف بالمخاطر بالفعل. وقد تسببت هذه الحرب غير المبررة بالفعل في معاناة إنسانية لا توصف، بالإضافة إلى آثار متعاقبة مختلفة على المستوى العالمي. ولا يسعنا أن نتحمل انتشارها أكثر من ذلك، وإنه لأمر مثير للقلق أن نراها تتصاعد ويطول أمدها.

ويعتقد وفد بلدي أن التزام المجتمع الدولي بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية التزام راسخ. وقد أعيد تأكيد ذلك الالتزام الراسخ هنا في الأمم المتحدة، إذ نتذكر جيدا تصويت أغلبية ساحقة من أعضاء الجمعية العامة في العام الماضي لصالح القرار دإط – 11/6، بشأن إقامة سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. ونؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك الهدف هو أن تسحب روسيا قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا. ويجب أن تتوقف فورا الانتهاكات الصارخة لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

إن النزاع الطويل الأمد يعني خسائر وأضرارا آنية، في حين أن الدمار والمعاناة الطويلة الأمد والمتراكمة التي يسببها سيزيدان من صعوبة التعافي في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، ننوه بالاستنتاجات المثيرة للقلق التي توصل إليها مؤخرا التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في أوكرانيا، الذي شاركت في إصداره أوكرانيا

ومجموعة البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، والذي يقدر أن التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار والإنعاش في أوكرانيا ستبلغ 486 بليون دولار على مدى العقد المقبل، أي ما يعادل 2.5 ضعف إجمالي الناتج المحلي الحالي لأوكرانيا.

ويدرك الشعب الكوري تمام الإدراك، من خلال تجربته بشأن العواقب المدمرة للحرب، مدى الصعوبة والمشقة التي تكتنف مسار إعادة الإعمار. ولهذا السبب تلتزم جمهورية كوريا التزاما راسخا بالعمل مع المجتمع الدولي لدعم جهود إعادة الإعمار في أوكرانيا. وسنقدم على مدى السنوات القليلة المقبلة حزمة مساعدات شاملة بقيمة 2.3 بليون دولار لمساعدة الشعب الأوكراني على إعادة بناء دولته، بالإضافة إلى 140 مليون دولار من المساعدات الإنسانية التي قدمناها بالفعل لأوكرانيا. وتشارك حكومة بلدي أيضا بنشاط في منهاج التنسيق بين المانحين متعددي الوكالات لأوكرانيا لتحسين تنسيق المساعدة الجماعية المقدمة من البلدان المانحة الرئيسية.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه أيضا بالشكر للأمين العام المساعد خالد الخياري والمديرة ليزا دوتن على المعلومات المستكملة التي قدماها.

تأسف غيانا بالغ الأسف لاستمرار الخسائر في أرواح المدنيين في الحرب الدائرة في أوكرانيا. ونشجب الهجمات الأخيرة، بما في ذلك على مدينة أوديسا، التي أودت بحياة العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال الصغار، وألحقت أضرارا واسعة النطاق بالبنية التحتية المدنية. ولا تزال الحرب تتسبب في معاناة ودمار لا حدود لهما، حيث تتحمل النساء والأطفال وطأة عمليات القصف المتزايدة الشدة. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن الحالة الإنسانية في المجتمعات الموجودة على خط المواجهة، بما في ذلك الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي، تصل إلى مستويات حادة وكارثية، حيث يحتاج أكثر من 3.3 مليون شخص – بمن فيهم 000 800 طفل – إلى مساعدة طارئة. كما وثقت ما لحق من أضرار ودمار خلال العام الماضي، بما في ذلك على المنازل والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية المدنية الحيوية. ولا يمكن السماح باستمرار ذلك.

وتكرر غيانا دعوتها إلى إنهاء الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحث أطراف النزاع على الوقف الفوري لجميع الهجمات العشوائية واتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين. كما نطالب الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضمان الحماية لأشد الفئات ضعفا. ونشدد كذلك على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل لهذا النزاع بالوسائل السلمية، ونحث الأطراف على الالتزام بإجراء عملية سياسية ودبلوماسية جادة تهدف إلى إنهاء النزاع، وعلى استمرار مشاركة المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، تؤكد غيانا من جديد دعمها للاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وإذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة، فإننا نشيد بالنساء في أوكرانيا وروسيا اللائي يعملن من أجل السلام ونعرب عن تضامننا مع أولئك اللواتي فقدن أحبائهن.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود، بداية، أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري والسيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما.

باستمرار الأزمة الأوكرانية، يستمر تفاقم الهجمات والخسائر في صفوف المدنيين وتدهور الحالة الإنسانية. وتظهر الإحاطات التي قدمت اليوم مرة أخرى وحشية الحرب وخطورة الحالة، التي تعتبرها الصين خطيرة ومحزنة جدا.

ليس هناك منتصرون في النزاعات والمواجهات. ويجب أن ينتهي المطاف بجميع النزاعات إلى طاولة المفاوضات. وكلما بدأت المحادثات في وقت مبكر، كلما حل السلام في وقت أقرب. ولا يمكن لأوروبا أن تنشئ حقا هيكلا أمنيا متوازنا وفعالا ومستداما إلا عندما تتمسك جميع الأطراف بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتراعي الشواغل المشروعة لبعضها بعضا على النحو المناسب. وندعو جميع الأطراف إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، وتعزيز المشاركة المباشرة والحوار، وبناء توافق الآراء تدريجيا، والقيام بشكل جماعي باستكشاف حلول قابلة للتطبيق. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد

من جهوده الدبلوماسية لتيسير تهدئة الحالة وتهيئة الظروف للتوصل إلى تسوية سياسية.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، فلطالما اتخذت الصين موقفا موضوعيا وعادلا ولم تتقاعس أبدا عن بذل الجهود الرامية إلى تيسير المحادثات من أجل السلام. ويقوم الممثل الخاص للحكومة الصينية المعني بالشؤون الأوروبية الآسيوية حاليا بزيارات بغرض الوساطة إلى روسيا وأوكرانيا والبلدان الأوروبية ذات الصلة سعيا إلى التوصل لتسوية سياسية للأزمة الأوكرانية. ونؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام، في الوقت المناسب، تعترف به روسيا وأوكرانيا ويضمن المشاركة المتساوية لجميع الأطراف وإجراء مناقشات عادلة لجميع خطط السلام. ونحن على استعداد لمواصلة التواصل والمشاركة مع جميع الأطراف لتعزيز توافق الآراء لإنهاء النزاع وتمهيد الطريق للحوار ومحادثات السلام. وسنعمل بلا كلل لتحقيق تلك الغاية والاضطلاع بدور بناء في تيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليزا دوتن على إحاطتيهما.

مع دخولنا السنة الثالثة من العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، فإن جلسة اليوم هي تذكير بتأثيره المدمر على السكان المدنيين. وتواصل سويسرا الإعراب عن استيائها إزاء التكلفة البشرية والمعاناة الهائلة التي تسببها هذه الحرب. ففي كل يوم تستمر فيه الأعمال القتالية، يرتفع عدد الضحايا المدنيين، على نحو ما أظهرت أحداث الأسبوع الماضي. ونشعر بالقلق إزاء تكثيف الهجمات الروسية بالصواريخ والطائرات المسيرة في الأيام والأسابيع الأخيرة. ففي نهاية الأسبوع الماضي، تعرضت عدة مناطق في شرق أوكرانيا وجنوبها، بما في ذلك دونيتسك وميكولايف وخاركيف، للهجوم، مما تسبب في وقوع المزيد من الإصابات وإلحاق أضرار جسيمة بالمباني السكنية وغيرها من البنى التحتية المدنية، بما في ذلك مستشفى ومدارس.

وكانت الهجمات في أوديسا يوم السبت وقبل يومين، خلال زيارة الرئيس زيلينسكي ورئيس الوزراء ميتسوتاكيس، مأساوية. فعلى نحو ما سمعنا، قتل 12 شخصا في الهجوم الأول، بينهم عدة أطفال. وهذه ليست سوى أحدث الأمثلة على الهجمات على المدينة التي عانت من أضرار جسيمة بعد أشهر من الضربات الروسية التي أدت إلى تدمير العديد من المواقع الثقافية الهامة، فضلا عن البنية التحتية للموانئ وصوامع الحبوب، أو إلحاق أضرار بها. وهذا يذكرنا بمدى ما لهذه الحرب من عواقب وخيمة في جميع أنحاء العالم، من خلال تأثيرها على الأمن الغذائي.

وتدين سويسرا السلسلة الجديدة من الهجمات التي أوقعت العديد من الضحايا المدنيين. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات فورا. ونكرر دعوتنا إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. فالقانون الدولي الإنساني يحظر شن هجمات على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يجب حمايتهم في جميع الأوقات.

ونكرر التأكيد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم وندعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لضمان المساءلة، بما في ذلك جهود المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مؤخرا مذكرات توقيف إضافية فيما يتعلق بادعاءات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للعمل الذي تقوم به الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي استجابت بسرعة للهجمات، بما في ذلك في مدينة أوديسا. ولا يزال عملها، سواء في مجال الإسعافات الأولية أو الدعم النفسي أو توزيع المساعدات الطارئة، لا غنى عنه ويجب حمايته.

وأخيرا، تظل سويسرا ملتزمة بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يظل هذا السلام هو هدفنا الرئيسي من أجل حماية السكان المدنيين.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الإحاطة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين – الأمين العام المساعد خالد الخياري والمديرة ليزا دوتن – على المعلومات التي قدماها. وأرحب بحضور ممثل أوكرانيا ومشاركته في هذه الجلسة.

تواصل سيراليون الإعراب عن بالغ قلقها إزاء استمرار الحالة المؤسفة في أوكرانيا الناجمة عن النزاع، وما لها من تداعيات خطيرة مستمرة على السلم والأمن الدوليين. وفي جميع الجلسات المنعقدة بشأن هذا النزاع المؤسف، سنكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا، وإلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. وإذ نفعل ذلك، نحث على بذل جهود دبلوماسية بحسن نية لإيجاد حل للنزاع من خلال معالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف.

وإذ ننتقل إلى الحوادث الأخيرة، التي عقدت بشأنها إحاطة اليوم، نحيط علما بالتقارير التي تفيد بوقوع ضربات صاروخية، بما في ذلك في ميناء أوديسا على البحر الأسود، خلال زيارة رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، مما تسبب في سقوط وفيات مأساوية وأضرار في البنية التحتية الحيوية.

ومن دواعي القلق العميق أنه بدلا من وقف الأعمال القتالية، نشهد إشارات على تصعيد أكثر خطورة للنزاع. وبالنظر إلى هذه الحالة الخطيرة، تعتقد سيراليون اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان لكي تبذل أطراف النزاع والأطراف المعنية الأخرى جهودا دؤوبة وأن تلتزم ببدء حوار بناء مجد والسعي إلى إيجاد طريق للتوصل إلى حل سلمي. إن شعب أوكرانيا والمتضررين في روسيا بحاجة إلى مبادرة لوقف إطلاق النار.

وعلاوة على ذلك، وللأسف، مع استمرار الأعمال القتالية، نكرر دعوتنا للأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين والأعيان المدنية في جميع الأوقات.

إن النزاع في أوكرانيا لا يزال يخلف عواقب مدمرة – ليس على أطراف النزاع فحسب، بل وعلى المنطقة وخارجها. وثمة آثار مستمرة وبعيدة المدى للنزاع على الاقتصاد العالمي.

وفي اليوم الدولي للمرأة، نود أن نسلط الضوء على التكلفة المتزايدة للنزاع على المرأة. فوفقا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تتأثر النساء والفتيات الأوكرانيات بشكل كبير بزيادة الاتجار والعنف الجنساني وفقدان سبل العيش الحيوية وارتفاع مستويات الفقر. وقد أدى التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية إلى أن أصبحت الخدمات المقدمة للناجيات والرعاية الصحية وغيرها من أشكال الدعم الهامة بعيدة المنال بالنسبة للكثيرات.

واليوم، ينبغي أن تظل حماية المدنيين وتقديم المعونة الإنسانية أمرا حتميا. ويجب التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مزاعم العنف الجنسي المبلغ عنها، مع تحقيق المساءلة من أجل الناجيات. ومع استمرار تحمل المرأة لأعباء مختلفة وإضافية للنزاع، فإنها يجب أن تكون ممثلة في جميع محافل صنع القرار بشأن خفض التصعيد ومنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وغيرها من العمليات سعيا لتحقيق السلام والأمن للجميع.

وأود أن أختتم بياني بالدعوة مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات مجدية نحو الوقف الفوري للأعمال القتالية وتنفيذ مبادرات لوقف إطلاق النار وإلى أن تتعاون أطراف النزاع بشكل بناء وبحسن نية بغية إيجاد حل سياسي ودبلوماسي، على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يحتفل العالم بأسره اليوم بعيد عظيم – اليوم الدولي للمرأة. وكما يعلم الجميع، فقد وضعنا في بلدنا، منذ عهد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أساسا متينا للمساواة الفعلية – وليس مجرد المطالبة بها – وتكافؤ الفرص المهنية للمرأة. وبغض النظر عن الطريقة التي يحاول بها الزملاء الغربيون إفساد هذا اليوم بنشر أخبارهم المزيفة عن روسيا والتي دعوا إلى عقد جلسة اليوم من أجلها، أود أن أهنئ جميع النساء في العالم باليوم الدولي للمرأة، بمن في ذلك زميلاتي في مجلس الأمن، وأتمنى لهن النجاح والازدهار على الصعيد المهني. فهن يسهمن في صون السلم والأمن الدوليين بالفعل لا القول.

لقد أوضحنا مرارا وتكرارا، من خلال أمثلة محددة، أن الضربات الدقيقة التي تشنها القوات الجو – فضائية الروسية ضد منشآت في أوكرانيا ذات صلة بالقدرات العسكرية لنظام كييف لا تشكل خطرا

على المدنيين الذين لا يتواجدون في تلك المنشآت. والأوكرانيون العاديون يدركون ذلك جيدا. فقد رأوا مرارا وتكرارا أنه ما من شيء يهدد حياتهم سوى التصرفات غير المهنية للدفاعات الجوية الأوكرانية، التي يتم نشرها في المناطق السكنية في المدن الأوكرانية، في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني. وجميعنا نتذكر كيف دمر صاروخ دفاع جوي خرج عن مساره كاتدرائية التجلي في أوديسا. وقد ألحقت الصواريخ الشاردة أو حطام الصواريخ أضرارا بالمباني السكنية في كييف وخاركيف ودنيبروبتروفسك وأوديسا ومدن أوكرانية أخرى. وأكرر – الأوكرانيون العاديون يعرفون ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة ذلك الدمار، وهو ما يمكن لأي شخص لديه الحد الأدنى من المعرفة بالأسلحة الحديثة تأكيده، لا تتسق مع الضرر الناجم عن الضربات الصاروخية المباشرة.

ومع ذلك، يحاول ممثلو نظام كييف ومحركوه الغربيون – بإصرار جنوني ومحير – تصوير النتائج الناجمة عن الدفاعات الجوية الأوكرانية على أنها ضربات روسية موجهة ضد أعيان مدنية. وتسعى جلسة اليوم أيضا إلى تأكيد ذلك الادعاء المستحيل.

والواقع أنه خلال الفترة من 2 إلى 8 آذار/مارس، نفذت القوات المسلحة للاتحاد الروسي مجموعة ضربات بلغ عددها 34 ضربة بأسلحة عالية الدقة وراجمات صواريخ وطائرات مسيرة على أهداف في أوكرانيا ذات صلة بتجميع القوارب المسيرة وتجهيزها للاستخدام في القتال وعلى ترسانات ومخازن وقود للمعدات العسكرية ومواقع انتشار وحدات القوات المسلحة الأوكرانية والتشكيلات القومية والمرتزقة الأجانب. وعلى نحو ما أكدته البيانات الواردة من الرصد الموضوعي والعديد من المشاركات من قبل المستخدمين الأوكرانيين على وسائل التواصل الاجتماعي، تم ضرب جميع الأهداف المقصودة بنجاح. وفي تلك المقاطع، التي يمكن العثور عليها بسهولة على شبكة الإنترنت، يمكن للمرء أن يرى بوضوح إطلاق نيران عشوائية من منظومات الدفاع الجوي الأوكرانية من الأحياء السكنية، وصواريخ وقذائف تصيب مناطق لم تكن مستهدفة في البداية. ومن الأمور ذات الدلالة أيضا تعليقات المستخدمين على تلك المنشورات وغيرها ومفادها إنه ينبغي للناس أن يخافوا من الدفاعات الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها أكثر من خوفهم من الصواريخ الروسية.

وقد وجد هذا الموضوع طريقه أيضا إلى تقارير القنوات التلفزيونية الغربية، التي تجد صعوبة متزايدة في إخفاء الحقيقة. فخلال تقرير شبكة "سي. إن. إن" عن التحرير الوشيك لمدينة تشاسيف يار، ورد هذا الاعتراف المؤثر على لسان أحد سكانها:

> "الجنود الأوكرانيون يأخذون كل الماء. إنهم يذهبون مباشرة إلى المنازل التي يعيش فيها المدنيون، ويطلقون النار مباشرة من تلك المنازل. إنهم يختبئون وراء ظهور المدنيين".

ومن نفس التغطية، أصبح من الواضح أن السكان المتبقين في تشاسيف يار ينتظرون بفارغ الصبر وصول القوات الروسية، والسبب واضح. إن واقع الحال المتمثل في استخدام وحدات من القوميين الأوكرانيين المدنيين كدروع بشرية يجبر حتى أقوى مؤيدي نظام زيلينسكي على إعادة التفكير في قيمهم.

ومع ذلك، لا يزال زملاؤنا الغربيون مصابين بالعمى والصمم عن تلك الإشارات. ولم يفقدوا الأمل في أن يتمكن نظام كييف، الذي يقاتل من أجل مصالحهم، من مقاومة الجيش الروسي. صحيح أن المخاطر قد انخفضت بالفعل إلى حد كبير، وبدلا من الدعوات لمساعدة أوكرانيا على الانتصار، نسمع على نحو متزايد مناشدات مفادها أنه ينبغي عدم السماح لروسيا بالانتصار. غير أنه والنظر إلى أن زمام المبادرة على خط المواجهة قد أصبح بالكامل في يد الجيش الروسي، فإن السؤال الوحيد هو ما الذي يرغب الرعاة الغربيون لزيلينسكي وزمرته في القيام به لمحاولة إنقاذ مشروعهم الجيوسياسي المتمثل في خلق كيان مناهض لروسيا على حدود روسيا من الانهيار التام.

من الواضح أن عمليات تسليم الأسلحة لا تكفي. وعلى نحو ما أصبح واضحا في الأيام الأخيرة، فإن دبابات أبرامز الأمريكية التي يتغنون بها تحترق، تماما مثلما تحترق دبابات ليوبارد الألمانية التي يُروِّج لها كثيرا، تماما تقريبا مثلما احترقت سابقاتها – دبابات تايجر وبانثر الألمانية – في سهوب أوكرانيا قبل 80 عاما. من الواضح أن

إمدادات الأسلحة الجديدة إلى أوكرانيا لن تنهي معاناة نظام كييف المفلس؛ ولا يمكنها إلا أن تطيل أمده على حساب حياة عشرات، إن لم يكن مئات، الآلاف من الأوكرانيين – حياة نفس الأوكرانيين الذين تعتقلهم سلطات كييف الآن في الشوارع وتسوقهم إلى مذبحة عبثية. إن ما أصبح على المحك هو بقاء نظام زيلينسكي وهيبة أولئك الذين كانوا وراء الانقلاب المناهض للدستور في كييف قبل 10 سنوات.

ومن الواضح أن هذا الاحتمال يجعل عددا من السياسيين الأوروبيين غير المسؤولين يرغبون في تصعيد النزاع الأوكراني ونقله إلى مستوى جديد من المواجهة المباشرة بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، عوضا عن المواجهة بالوكالة. وإلا فكيف يمكننا تفسير موقف الرئيس الفرنسي ماكرون فيما يتعلق بالحاجة إلى إرسال قوات الناتو إلى أوكرانيا لمنع انهيار نظام كييف؟ إنه لمن العار ألا نسمع أي شيء عن تلك الخطط، التي تهدد بإشعال حرب عالمية ثالثة، في بيان ممثل فرنسا. ومن العار أيضا ألا نرى، بين الذين طلبوا التكلم في جلسة اليوم، ممثل ألمانيا الذي عادة ما يكون نشطا. وسيكون من المفيد سماع تعليقاته فيما يتعلق بالمحادثة المسربة لضباط عسكريين ألمان رفيعي المستوى كانوا يناقشون كيفية مساعدة الأوكرانيين على تدمير جسر كيرتش المؤدي إلى شبه جزيرة القرم وشن ضربات في عمق الأراضي الروسية. وخلال نفس المحادثة، سمعنا تأكيدا لوجود مستشارين عسكريين أمريكيين وبريطانيين وأوروبيين في أوكرانيا وأنهم يساعدون القوات المسلحة الأوكرانية في اختيار أهداف لضرباتها. وهذا يؤكد ما كنا نقوله منذ فترة طويلة: أي استخدام للأسلحة الغربية بعيدة المدى ضد المدنيين يجعل مورديها متواطئين في الجرائم التي تنتهك القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها زيلينسكي وزمرته.

وبفضل تحقيق لصحيفة "نيويورك تايمز"، علمنا أيضا أن "مشروع أوكرانيا" هو أكبر عملية تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية في التاريخ، حيث بدأت قبل عام 2014 بوقت طويل، وأنه أُنشئت مراكز استخبارات ضخمة تابعة للوكالة على الحدود مع روسيا بعد الانقلاب مباشرة. ومن العار أن ممثل الولايات المتحدة كان متحفظا في بيانه ولم يخبرنا بأي شيء عن ذلك.

عموما، سيكون من الجيد أن يشرح لنا ممثلو دول الناتو في مجلس الأمن المنطق الماكر للحلف. ففي البداية، قال قادته إن الناتو بحاجة إلى التوسع في أوكرانيا لأن روسيا لن تهاجم دولة عضو في الناتو. ومع ذلك، نسمع اليوم أنه يجب عدم السماح لروسيا بتحقيق النصر في أوكرانيا لأنها، إذا فعلت ذلك، فإنها ستمضي قدما وتهاجم الناتو. أين المنطق السليم في تلك التصريحات؟ أين الاتساق؟ يظهر الاتساق في الواقع في كيفية رسم البلدان الغربية صورة لروسيا كما لو كانت عدوا ومعتديا، مع إغفال حقيقة أن عدوان تلك الدول على روسيا، باستخدام أوكرانيا، بدأ قبل 10 سنوات على الأقل. وسنتحدث بالتفصيل عن كل تلك المسائل، غير المريحة بالنسبة لزملائنا الغربيين، في جلسة منفصلة لمجلس الأمن طلبنا عقدها في 22 آذار/مارس.

وعلى نحو ما يقول المثل التركي المعروف، عندما ينتقل المهرج إلى القصر، فإنه لا يصبح ملكا، بل يصبح القصر سيركا. وبالطبع، كنا سننظر إلى كل ما يحدث في أوكرانيا باعتباره سيركا لو لم تكن العواقب مأساوية وكارثية لذلك البلد. غير أنه لا تزال أعمال السيرك تحظى بشعبية كبيرة هناك. فجميعنا نعلم عن صفارات الإنذار بغارات جوية التي تنطلق في كييف ومدن أخرى خلال زيارات الوفود الأجنبية رفيعة المستوى رغم عدم وجود أي قصف. وأصبح هذا الإجراء بالفعل جزءا من عرض السيرك للقادة الأجانب الذين يزورون أوكرانيا. ومن الجدير بالذكر أنه في أوديسا، لم تُسمع صفارات الإنذار عندما ضُربت منشآت عسكرية أثناء زيارة وفد يوناني رفيع المستوى. على ما يبدو، لم يتم تضمين تلك الفقرة في عرض السيرك في ذلك الوقت.

أنتقل الآن إلى جميع أولئك الذين أججوا المشاعر اليوم حول هذه الحادثة وسيواصلون القيام بذلك. يجب عليهم أن يسألوا أنفسهم سؤالا بسيطا: هل يعتقدون حقا أننا إذا أردنا ضرب موكب زيلينسكي، فلن نتمكن من القيام بذلك؟ ينبغي أن يجيبوا على هذا السؤال بصراحة، خاصة بالنظر إلى أنهم يعرفون جيدا أن الضربة دمرت منشأة تُستخدم في إنتاج الطائرات المسيرة البحرية أو بالأحرى تجميع تلك الطائرات باستخدام مكونات قدمتها المملكة المتحدة. وهذا الهدف أكثر أهمية بالنسبة لنا من زيلينسكي الذي يقوم بجولات في مناطق الخطوط الأمامية ويلتقط صورا لنفسه في المدن قبل أن يحررها الجيش الروسي.

وإذا كان أي من أعضاء المجلس يأملون من صميم قلوبهم في التخلص من زعيم نظام كييف بهذه الطريقة، فلا بد وأني أخيب آمالهم. فليس لدينا أي خطط من هذا القبيل. لقد انتخب الأوكرانيون من جسد شخصية السيد غولوبورودكو في المسلسل التلفزيوني "خادم الشعب" للرئاسة، اعتقادا منهم أن حملته تعد بإحلال السلام في دونباس وحماية اللغة الروسية والمواطنين الناطقين بالروسية في أوكرانيا. وقد خدع ناخبيه، لذا فإن الأوكرانيين وأسياده الغربيين هم من يجب عليهم التعامل معه. فلدينا مهمة أهم – وهي تحقيق أهداف عمليتنا العسكرية الخاصة. وبما أن أعضاء المجلس لا يريدون أن يتحدثوا عن كيفية تحقيق تلك الأهداف بالوسائل السلمية، يجب أن نستخدم القوة العسكرية للقيام بذلك، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة لأوكرانيا والرعاة الغربيين لنظام كييف، والتي أصبحت واضحة تماما بالفعل.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر للأمين العام المساعد الخياري والسيدة دوتن على إحاطتيهما الهامتين. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لأوكرانيا في جلستنا اليوم.

في 6 آذار/مارس، زار الوفدان الرسميان لأوكرانيا واليونان، برئاسة رئيس أوكرانيا ورئيس وزراء اليونان، مدينة أوديسا الأوكرانية. وكانت المحادثات تهدف إلى مناقشة المساعدة في إصلاح البنية التحتية المدنية. ويشمل ذلك الكنائس والمؤسسات التعليمية ومواقع التراث الثقافي في أوكرانيا التي تضررت أو دمرت في الحرب العدوانية الروسية. وأثناء تلك الزيارة، هوجمت المدينة بمتفجرات مميتة، بما في ذلك في منشأة مرفئية قريبة. وقد أظهرت القوات الروسية مرارا وتكرارا عدم اكتراثها بما إذا كانت الأهداف عسكرية أو مدنية.

ومنذ الأسبوع الماضي شهدنا تصعيدا كبيرا في العنف في أوكرانيا. فقد زادت القوات الروسية من هجماتها الوحشية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في مدينة أوديسا الساحلية، ما أسفر عن تدمير المباني السكنية وإلحاق أضرار بالمرافق الأساسية الأخرى. ومن المحزن أن لقي 12 مواطنا حتفهم، من بينهم خمسة أطفال، في هجوم وقع في 2 آذار/مارس. كما أُبلغ عن سقوط المزيد من الضحايا المدنيين بسبب الهجمات الجوية الروسية في منطقتي خيرسون ودونيتسك.

ونشدد مرة أخرى على أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. وهي غير مقبولة ويجب أن تتوقف على الفور. لقد عانى السكان المدنيون معاناة هائلة خلال هذه الحرب الوحشية ويجب حمايتهم بكل الوسائل. وهذه الأعمال ضد المدنيين مقلقة للغاية وغير مقبولة. وتدين مالطة بشدة هذه الهجمات الشنيعة المستمرة، كما نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا.

ولنكن واضحين، إن الطابع المستمر لهذه الهجمات وتصاعُد العنف الذي أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين يثبتان افتقار روسيا الكامل إلى الالتزام بالسلام وازدرائها للقانون الدولي وتجاهلها التام للحياة البشرية. لقد دخل العدوان الروسي عامه الثالث، وللأسف، لم نقترب من نهاية هذه الحرب غير القانونية وغير المبررة وغير المسبوقة باستفزاز. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل 000 10 مدني على الأقل وأصيب أكثر من 500 18. وبمرور كل يوم، تصبح الأضرار والعواقب الإنسانية التي يُلحقها هذا النزاع بأوكرانيا والأمن الدولي جلية على نحو متزايد.

وستواصل مالطة السعي لتحقيق العدالة والمساءلة الكاملة عن جميع الجرائم المرتكبة فيما يتعلق بحرب روسيا ضد أوكرانيا، بما في ذلك جريمة العدوان. وتؤيد مالطة تأييدا تاما العمل الهام الذي تقوم به محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا في جهودها المبذولة في مجال التحقيق. ويجب أن نستعيد السلام والأمن الدوليين لكي نبني مستقبلا أفضل لأطفالنا.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد أن الخطوة الوحيدة نحو تحقيق سلام عادل ودائم هي أن توقف روسيا جميع الأعمال العدائية على الفور وأن تسحب جميع قواتها وعتادها العسكري، من دون قيد أو شرط، من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد كودري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري الأمين العام المساعد خالد الخياري والمديرة ليزا دوتن على إحاطتيهما الثاقبتين.

نجتمع اليوم بشكل عاجل لمناقشة سلسلة أخرى من الهجمات التي أفيد بأنها تسببت في وقوع إصابات بين المدنيين في أوكرانيا.

,يمكنني أن أتخيل كم هو مروع أن يشعر المرء بالخطر وعدم الأمان، ولكن ليس بوسعي أن أتخيل كيف يمكن أن يشعر المدنيون عندما يكون أمنهم في خطر دائم. وهذه للأسف هي حال العديد من المدنيين كل يوم على جانبي الحدود. ولا آفاق متوقعة للسلام حتى الآن.

ينبغي أن يذكرنا هذا جميعا بمدى أهمية تخفيف حدة التوترات ووقف الأعمال العدائية وبالحاجة الملحة لذلك. كما ينبغي أن يدفع الطرفين إلى تفضيل تسوية الأزمة سلميا. وينبغي أن يشجعهما ذلك أيضا على إقامة حوار بناء وشامل للجميع بهدف واحد هو التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم. ويجب أن يسترشد هذا السلام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والشواغل الأمنية المشروعة لكلا الطرفين. وينبغي أن يزيد هذا أيضا من تصميمنا على تكثيف الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى تسوية النزاع بصورة سلمية.

وندعو الأطراف مرة أخرى إلى إعطاء الأولوية لطريق السلام والحوار. فلن يؤدي فالتصعيد والاستقطاب والمواجهة إلا إلى مزيد من التوترات ومزيد من الدمار، والأهم من ذلك إلى ارتفاع عدد القتلى، وخاصة بين المدنيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر، بدوري، الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

قبل أسبوعين فقط، في هذه القاعة (انظر S/PV.9557)، أدنّا روسيا مرة أخرى على عدوانها غير المبرر على أوكرانيا، المستمر منذ عامين حتى الآن، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، ولا يزال مستمرا اليوم، في اليوم الدولي للمرأة، مما يتسبب في معاناة النساء والفتيات في أوكرانيا. وحاولت روسيا، كالعادة، تبرير ما لا يمكن تبريره اليوم، لكن المجتمع الدولي لا يزال غير مقتنع بهذه الأعذار.

وتستمر الهجمات الروسية بلا هوادة على أوديسا، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. وقد علمنا أن رئيس أوكرانيا ورئيس وزراء اليونان نجَوا بأعجوبة، ولكن مدنيين في المنطقة سقطوا فعلا ضحايا للهجوم.

واليوم، استمعنا إلى إحاطات مفصلة من مقدمي الإحاطات بشأن الواقع المرير للموت والدمار اللذين تجلبهما روسيا بأفعالها. وبالنظر إلى هذه الفظائع التي لا تعد ولا تحصى، من على وجه الأرض يمكنه أن يصدق أن روسيا تسعى إلى السلام؟ ونؤكد من جديد التزامنا بالمبدأ القائل بضرورة ارتكاز السلام في أوكرانيا على ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الذي طالبت به الجمعية العامة. ويجب أن نواجه أولئك الذين يواصلون إطلاق الطائرات المسيرة والصواريخ على المدنيين. ويجب أن نتمسك بالميثاق وسيادة القانون ويجب أن نحاسب المسؤولين بموجب القانون الدولي، مع عدم السماح بأي إفلات من العقاب.

ونحث روسيا مرة أخرى على وقف عدوانها المستمر وعلى سحب قواتها وعتادها العسكري، بصورة فورية وكاملة ومن دون قيد أو شرط، من كامل أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. ويظل التزامنا الراسخ ثابتا في دعم أوكرانيا التي تدافع ببسالة عن شعبها واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وستواصل حكومة بلدنا، جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص الياباني، دعم أوكرانيا وإعادة إعمارها بشكل يمكنها من الصمود. لقد كانت اليابان دائما مع أوكرانيا وستقف إلى جانب أوكرانيا مهما طال الأمر.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ألاحظ حضور ممثلة الاتحاد الروسي في هذا اليوم الدولي للمرأة. وأجرؤ على القول إن ممثل روسيا يشارك بحماس في الاحتفال بيوم المرأة، بطريقة موسكو المعهودة المناهضة للمساواة بين الجنسين، بشيء يفوق الشمبانيا قوة، بينما تواصل زميلاته الروسيات العمل. وأستثني من ذلك طبعا الرجال الروس الذين يواصلون قتل النساء والفتيات الأوكرانيات اليوم.

بصفتي ممثلا لعضو مؤسّس في الأمم المتحدة، يمكنني أن أقول إن تاريخ روسيا حافل بالاستيلاء على الأراضي والحروب والعدوان في البلدان المجاورة وفي قارات أخرى طيلة فترة وجودها في المنظمة منذ 33 عاما تقريبا. ولم ينظر لا مجلس الأمن ولا الجمعية العامة قط

في رسالة الرئيس الروسي آنذاك يلتسين، المؤرخة 24 كانون الأول/ديسمبر 1991، بشأن رغبته في استمرار العضوية السوفياتية في الأمم المتحدة، ولم يصوتا على هذه المسألة قط.

وها نحن اليوم نلاحظ، مرة أخرى، أن روسيا تتعامل مع شغلها للمقعد السوفياتي كمبرر لانتهاكاتها وجرائمها. فتواصل ترويع الأوكرانيين عبر مهاجمة البنية التحتية المدنية والمناطق السكنية بالصواريخ والطائرات المسيرة والقنابل الجوية الموجهة وأسلحة المدفعية المختلفة. وخلال الأسبوع الماضي وحده، من 26 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس، أطلقت القوات الروسية حوالى 400 قنبلة جوية موجهة وأكثر من 50 طائرة مسيرة من طراز شاهد وأكثر من 40 صاروخا ضد المدن والقرى الأوكرانية. ومدينة أوديسا مستهدفة بشكل خاص، حيث تتعرض لقصف شبه يومي. وسُجلت العواقب الأكثر مأساوية بعد الهجوم الليلي على أوديسا بطائرة بمسيرة في 2 آذار/مارس. فقد قصفت واحدة من تلك الطائرات مبنى سكنيا شاهقا، مما أدى إلى تدمير 18 شقة. وقُتل 12 من قاطنيه، بينهم خمسة أطفال، بينما كانوا ينامون بسلام في أسرتهم. وأصيب ثمانية آخرون من سكان المبنى المستهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن الإصابات الناجمة عن الصواريخ والطائرات المسيرة غالبا ما تكون خطيرة ويصعب التعافي منها. وقد يكون العدد الفعلي لضحايا الغارات الجوية الروسية أعلى مما أفيد به فور انتهاء عمليات الإنقاذ. فعلى سبيل المثال، في اليوم التالي لذلك الهجوم بالطائرة المسيرة، أي في 3 آذار/مارس، توفيت امرأة تبلغ من العمر 61 عاما، كانت ضحية لعمل إرهابي روسي آخر في أوديسا، متأثرة بجروح خطيرة أصيبت بها قبل 10 أيام في الغارة الروسية التي وقعت في 23 شباط/فبراير.

ولم يتوقف سفك دماء الأطفال في أوديسا في 2 آذار/مارس، بل شجع الروس على تكثيف هجماتهم. وفي ليلة 5 آذار/مارس، استمر هجوم الطائرات المسيرة الروسية على منطقة أوديسا لمدة ثلاث ساعات. وتمكنت الدفاعات الجوية الأوكرانية من اعتراض 18 طائرة مسيرة. وفي الليلة التالية، أي في 6 آذار/مارس، تعرضت أوديسا لهجوم من 22 طائرة مسيرة؛ ونجحت قواتنا في إسقاط 18 منها. ومع ذلك، ألحقت الأربع المتبقية أضرارا بالبنية التحتية المدنية. وفي المجموع، أطلق الروس بين عشية وضحاها 42 طائرة مسيرة من طراز شاهد فضلا عن خمسة صواريخ من طراز S-300. ولم يهاجموا أوديسا فحسب، بل مناطق دنيبروبتروفسك وخيرسون وخميلنيتسكي وتشيركاسي وخاركيف وفينيتسا وسومي أيضا.

وفي وقت لاحق من يوم 6 آذار/مارس، شنت القوات الروسية هجمات صاروخية على ميناء أوديسا. وكانت المدينة تستضيف، خلال الغارة، رئيس أوكرانيا ورئيس وزراء اليونان اللذين كانا على مقربة من المكان عندما انفجر أحد الصواريخ على بعد عدة مئات من الأمتار تقريبا من الوفدين الرسميين. ومما يؤسف له أن خمسة أشخاص قتلوا وجرح خمسة آخرون في منطقة الميناء نتيجة لتلك الغارة. وفي 7 آذار/مارس، شُنّ هجوم صاروخي آخر في أوديسا على الرصيف الثاني في الميناء. فقُتل خمسة أشخاص وأصيب سبعة بجروح. كما دُمرت أربعة مباني أو لحقت بها أضرار.

من الواضح أن المعتدين الروس يحاولون، باختيارهم أوديسا كأحد الأهداف الرئيسية لغاراتهم الجوية، تعطيل عمل الممر البحري الذي أنشأته القوات البحرية الأوكرانية بعد أن قوضت روسيا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وقد فشلت روسيا في محاولاتها ابتزاز المجتمع الدولي بالانسحاب من المبادرة. ومع ذلك، دشنت أوكرانيا، بفضل التزامها الثابت بكفالة الأمن الغذائي العالمي على الرغم من الحرب المستمرة، ممرا بحريا وتعمل باستمرار على تطوير فعاليته.

ومنذ آب/أغسطس 2023، تم تصدير حوالى 30 مليون طن من البضائع إلى 42 بلدا في جميع أنحاء العالم من موانئ أوديسا وبيفديني وتشيرنومورسك، ومنها أكثر من 8 ملايين طن تم تصديرها في شباط/فبراير وحده. وهذه الشحنات تشكّل 80 في المائة من صادراتنا الزراعية. وفي الواقع، بلغت الصادرات من موانئ البحر الأسود الأوكرانية مستويات مماثلة لتلك التي كانت تُسجل قبل الغزو

واسع النطاق. ولم يعد أسطول البحر الأسود الروسي الذي يتناقص باطراد يجرؤ على الظهور في الجزء الشمالي الغربي من البحر الأسود، ناهيك عن التفكير في إمكانية فرض حصار على الموانئ الأوكرانية.

وكل ما تبقى لروسيا هو إطلاق الصواريخ في محاولة لتخويف أوكرانيا وشركائنا التجاريين. ولذلك، من شأن تعزيز القدرات في مجال الدفاع الجوي أن يختصر زمن تحميل السفن ويوفر حماية أفضل للموانئ. ووفقا لتقييمات الخبراء، فإن تحديث البنية التحتية ذات الصلة، مع توفير الظروف الأمنية المناسبة، سيتيح زيادة الكميات بمقدار الربع على الأقل، مما يقلل من خطر انعدام الأمن الغذائي.

وتنفذ أوكرانيا، بالتعاون مع شركات التأمين الدولية، مشاريع تهدف إلى خفض كلفة التأمين ضد أخطار الحرب التي يتحمّلها مصدرو جميع المنتجات الأوكرانية. وفي كانون الثاني/يناير، توجهت أول سفينة مؤمن عليها ضد أخطار الحرب إلى موانئ منطقة أوديسا لاستلام حمولتها. وكانت تكلفة التأمين على تلك السفينة أقل بكثير مما كانت عليه خلال فترة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

وتستمر العواقب الإنسانية للحرب الروسية على أوكرانيا في التصاعد بمرور كل يوم من العدوان. فحتى اليوم، فتحت وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية تحقيقات في 508 143 جرائم حرب و 650 16 جريمة ضد الأمن القومي. وتشمل هذه الانتهاكات مقتل 973 11 مدنيا، بينهم 534 طفلا، وإصابة أكثر من 200 19 مدني، بينهم أكثر من 200 1 طفل. وهذه الأرقام لا تشمل المناطق المحتلة مؤقتا.

ولا تكتفي روسيا بإلحاق الأذى بالمدنيين عمدا – بمهاجمة البنية التحتية المدنية الحيوية والمدارس والمستشفيات في أوكرانيا – بل تواصل أيضا ممارستها البغيضة المتمثلة في اختطاف الأطفال الأوكرانيين. فحتى الآن، تعرفت السلطات الأوكرانية على 546 19 طفلا رُحلوا إلى الاتحاد الروسي. وحتى اليوم، لم تتم إعادة سوى 388 طفلا، تم لمّ شملهم مع أسرهم بنجاح. وعلى جانب آخر، أمكن أيضا إعادة عشرات الأطفال من الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا.

إن من أكثر التحديات إلحاحا إطلاق سراح جميع المدنيين الأوكرانيين المحتجزين بشكل غير قانوني. فوفقا لأمين المظالم الأوكراني، يُحتجز أكثر من 000 28 مدني أوكراني في الحبس الانفرادي في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا أو في روسيا، حيث يعانون من ظروف غير إنسانية.

ويجب تقديم روسيا إلى العدالة بسبب ما ألحقته من أضرار أو دمار بمرافق البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وقد تجاوز عددها، بحسب أرقام وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية، 000 151 مرفق، بما في ذلك 855 121 مبنى سكنيا و 047 3 مرفقا تعليميا و 738 مؤسسة طبية و 537 مبنى ثقافيا و 172 مبنى دينيا و 771 5 شبكة مياه وكهرباء. كما دُمرت أكثر من 200 مدرسة وتضررت أكثر من 600 1 مدرسة أخرى. وهذا يعني تضرر واحدة من كل سبع مدارس في أوكرانيا، مما حد بشدة من فرص حصول الأطفال على التعليم.

ولا يُتاح لروسيا فرصة سانحة لشن هجمات إلا عندما تنفد أسلحة أوكرانيا اللازمة للدفاع عن نفسها. فتستغل روسيا الحالة على الفور للاستيلاء على المزيد من الأراضي الأوكرانية، كما شوهد في أفدييفكا، ولقتل المزيد من الأطفال الأوكرانيين، كما حدث في أوديسا. وفقد ملايين الأوكرانيين أقاربهم وأصدقاءهم منذ بداية العدوان الروسي. كلهم قُتلوا على يد روسيا. وفي هذه اللحظة تحديدا، بينما نجتمع في هذه القاعة، تواصل روسيا قتل الأوكرانيين على أراضي أوكرانيا.

ومن المهم أن نتذكر أن روسيا ليست مجرد بقعة كبيرة على خريطة العالم السياسية: فثمة وجه لروسيا. وهذا الوجه ليس وجه بوتين فحسب، ذلك الدكتاتور القاتل الذي يوشك على إعادة تعيين نفسه هذا الشهر، بل إنه أيضا وجه ممثله في هذه القاعة. وبالنسبة لملايين الأشخاص، يجسد هذا الوجه أولئك الذين قتلوا أحباءهم. هكذا، ستحتل هذه الوجوه صفحات جميع كتب التاريخ المدرسية – إنه وجه شخص يواصل نشر سيل من الأكاذيب بشكل رتيب يوما بعد يوم، وليس في الجلسات المتعلقة بأوكرانيا فحسب.

لا أوجه مداخلتي هذه إلى مبعوث بوتين. فلن يكون لذلك أي جدوى على الإطلاق. إنن أوجه هذا البيان إلى الأعضاء الشرعيين في مجلس الأمن. الاستنتاجات واضحة: ينبغي أن يتلقى الطرف في

موضع الدفاع الدعم الكافي ليمارس حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة؛ أما بالنسبة للمعتدي، فعلى المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط من أجل كفالة الالتزام بالمسار الذي رسمته صيغة السلام في أوكرانيا وقرار الجمعية العامة الصادر في شباط/فبراير 2023 المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا" (القرار ES-11/6).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد رأى ممثل روسيا أن هذه المناسبة اليوم مضحكة بما فيه الكفاية ليروي على مسامعنا تلك الطرفة. فقد قال إنه "عندما يدخل المهرج قصرا، لا يصبح المهرج ملكا، وإنما يصير القصر سيركا". ومن الجدير بالملاحظة أن المفارقة هي أن الممثل الروسي قد أغفل بطريقة ما أن الشخص الوحيد الذي دخل أوكرانيا – وبالقوة – هو الرئيس بوتين. ومع ذلك، يظل الواقع أن العدوان الروسي ليس مسألة مثيرة للضحك.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أندورا وسان مارينو وموناكو.

عندما زار الأمين العام كييف في عام 2022، ضربت القذائف الروسية المدينة. وعندما سافر وفد من القادة الأفارقة إلى أوكرانيا في بعثة سلام العام الماضي، وجهت روسيا ضرباتها مرة أخرى. ويوم الأربعاء، عندما انضم رئيس الوزراء اليوناني إلى الرئيس الأوكراني زيلينسكي في أوديسا لتكريم ضحايا الغارة الجوية التي شنتها روسيا بطائرة مسيرة، الذين كان بينهم الكثير من الأطفال، شنت روسيا مرة أخرى هجماتها الجوية على مقربة خطيرة من الزعيمين. وعلى مدى أكثر من عامين الآن، ما فتئ الشعب الأوكراني يعاني من هذه الهجمات بشكل يومي.

وهنا يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته الحازمة للحرب العدوانية غير القانونية التي شنتها روسيا من دون مبرر أو سابق استفزاز والتي تشكّل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. ومن غير مقبول أن تستمر الضربات الجوية الممنهجة التي تشنها روسيا على الأهداف المدنية والهياكل الأساسية الحيوية في أوكرانيا، ولا بد أن تتوقف. وتضاف هذه الهجمات المتعمدة على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية إلى قائمة تطول من الأدلة على ارتكاب جرائم حرب، كما ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية على أوكرانيا وارتكاب غيرها من الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي تسببها حربها. ونؤكد من جديد دعمنا للعمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية وندين محاولات روسيا المستمرة لتقويض استقلالها وولايتها الدولية وعملها. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق ضابطين عسكريين روسيين، هما سيرغي إيفانوفيتش كوبيلاش وفيكتور نيكولايفيتش سوكولوف، لارتكابهما جرائم حرب مزعومة تتمثل في شن هجمات على أهداف مدنية ومدنيين. ونذكّر بالأمر الملزم قانونا الصادر عن محكمة العدل الدولية في آذار/مارس 2022 الذي يقضي بأن تعلق روسيا على الفور عملياتها العسكرية في أوكرانيا. ويتعين علينا جميعا، في كل فرصة تسنح وفي كل مرة تقصف فيها روسيا المدنيين وتعرضهم للخطر، أن نعيد تأكيد دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن نفسها.

وفي غضون أيام قليلة، ستجري روسيا انتخابات في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. والواقع أنها بدأت بالفعل في القيام بذلك في بعض المناطق – في 25 شباط/فبراير – من خلال التصويت عبر البريد. ولا تملك روسيا أي أساس مشروع تستند إليه في الاضطلاع بعمل من هذا القبيل على أراضي أوكرانيا. إننا ندين ونرفض بشكل قاطع محاولات روسيا غير القانونية لضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول

وأجزاء من مقاطعات دونيتسك وخيرسون ولوهانسك زابوريجيا. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تحذو حذونا، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة التي اتخذتها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. إن السبيل إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم يكمن في أن يسحب المعتدي بشكل فوري وكامل وغير مشروط جميع قواته وعتاده العسكري من كامل أراضي أوكرانيا وأن يحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة، ويوقف فورا قصفه المستمر والوحشي للبلد وشعبه.

وفي الختام، سيواصل الاتحاد الأوروبي اتصالاته على الصعيد العالمي لكفالة أوسع دعم دولي ممكن لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم وللمبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة السلام في أوكرانيا، بغية عقد مؤتمر قمة عالمي للسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سيكريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

وتؤيد اليونان البيان الذي أدلي به للتو باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

في 6 آذار/مارس، شنت روسيا هجوما جويا على مدينة أوديسا الأوكرانية المطلة على البحر الأسود بينما كان رئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس والرئيس زيلينسكي يزوران ميناء المدينة. ووقع الانفجار على بعد بضع مئات من الأمتار من موكب الزعيمين. ولم يكن هناك وقت للذهاب إلى المخبأ. ولحسن الحظ، لم يصب أي منهما بأذى. وبالرغم من الانفجار، فقد واصلا برنامجهم المقرر في مدينة أوديسا، التي تحظى بأهمية تاريخية وثقافية خاصة لدى اليونان. ومع الأسف، تسببت تلك الضربة الروسية ذاتها في مقتل خمسة أشخاص. وكانت روسيا قد شنت قبل ذلك بيومين هجوما آخر بطائرة مسيرة على أوديسا وأصابت مبنى سكنيا متعدد الطوابق مما أسفر عن مقتل 12 مدنيا، من بينهم خمسة أطفال. وقد زار رئيس الوزراء ميتسوتاكيس بصحبة الرئيس زيلينسكي المجمع السكني الذي لحق به الضرر ووضعا الزهور على النصب التذكاري تكريما لأولئك الضحايا الأبرياء.

وتدين اليونان بأشد العبارات الممكنة الهجمات المتعمدة على المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، والهياكل الأساسية المدنية التي تُرتكب في أوكرانيا في سياق الحرب العدوانية التي تشنها عليها روسيا بدون مبرر أو سابق استفزاز. ولا بد من وقف كافة الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية على الفور. فالقانون الدولي يحظرها، علاوة على أنها ببساطة غير مقبولة من وجهة نظر أخلاقية وإنسانية. وقد نُظمت زيارة رئيس الوزراء ميتسوتاكيس إلى أوديسا لإظهار تضامننا مع الشعب الأوكراني، الذي يكافح من أجل حريته وسلامة أراضي بلده وسيادته، ولإبداء دعم اليونان المستمر والقوي لأوكرانيا.

وتكرر اليونان إدانتها الحازمة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا والتي تشكّل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة، كما تؤكد من جديد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، فضلا عن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي. وتؤكد اليونان التزامها الثابت بمواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني والعسكري والدبلوماسي القوي لأوكرانيا وشعبها مهما استغرق الأمر.

ومن حيث المبدأ، يدين بلدي بأشد العبارات أي انتهاك للسلام والأمن الدوليين من خلال عمل عسكري تقوم به أي دولة ضد استقلال دولة أخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويستحيل في ذلك الصدد ألا نرى العلاقة بين أوكرانيا وقبرص، التي لا يزال شعبها يعاني من تبعات العدوان والغزو الأجنبيين. ومن المستحيل ألا نُظهر نفس التضامن في كلتا الحالتين. وتقف اليونان على أهبة الاستعداد للمساهمة في تعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود من خلال موانئ شمال اليونان، حيث تعرض أن يكون ميناء ألكسندروبوليس مركزا لإرسال المساعدات وإشراك الأسطول التجاري اليوناني الكبير في نقل البضائع والمواد الغذائية وموارد الطاقة. وأيدت اليونان إنشاء مرفق الاتحاد الأوروبي

لأوكرانيا، وتظل ملتزمة بمساعدة أوكرانيا فيما يتعلق بجهودها في مجال إعادة الإعمار. وتحقيقا لتلك الغاية، نظمت اليونان مؤتمرا دوليا بشأن إعادة إعمار أوكرانيا في 15 شباط/فبراير في أثينا، وقد حظي بمشاركة واسعة. وأود أن أبرز الأهمية التي نوليها لمنطقة أوديسا من خلال استكشاف سبل المساهمة في ترميم المركز التاريخي للمدينة، وهو أحد مواقع التراث الثقافي لليونسكو.

وتؤيد اليونان مبادرة أوكرانيا من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم.

وسنواصل، إلى جانب شركائنا، العمل مع أوكرانيا بشأن صيغة السلام التي وضعتها، بما في ذلك كفالة أوسع دعم دولي ممكن لمبادئها وأهدافها الرئيسية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشدد على أن اليونان ستواصل بصفتها الحالية، وبصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن في المستقبل كما نأمل، معارضة أي استخدام غير قانوني للقوة في العلاقات الدولية في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للميثاق. وسنواصل الدعوة إلى احترام القانون الدولي والعدالة، فضلا عن صون مبادئ السلامة الإقليمية وحرمة الحدود والسيادة الوطنية وحرية الملاحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بولندا.

السيدة سكوتشيك (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

ونشكر الوفد الياباني على عقد هذه الجلسة إثر الهجمات الوحشية الروسية على مدينة أوديسا في 2 و 6 آذار/مارس. ونكرر إدانتنا الشديدة للحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا من دون مبرر أو سابق استفزاز والتي تشكّل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحيي ذكرى آلاف المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم مئات الأطفال، الذين فقدوا أرواحهم جراء سعي روسيا لتحقيق طموحاتها الإمبريالية والاستعمارية الجديدة.

قبل أقل من أسبوع، في 2 آذار/مارس، استخدمت روسيا طائرة مسيرة لمهاجمة مبنى سكني في أوديسا – وهو الحادث الأكثر دموية منذ شهور. وفي 6 آذار/مارس، عندما كاد هجوم آخر أن يصيب رئيس أوكرانيا ورئيس وزراء اليونان، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يضطر فيها أحد كبار الشخصيات الأجنبية إلى البحث عن مخبأ من الهجمات الروسية خلال زيارة رسمية إلى أوكرانيا. ويمكن إضافة هاتين الجريمتين إلى قائمة تطول من جرائم الحرب التي ارتكبها الاتحاد الروسي ضد السكان المدنيين منذ اليوم الأول لعدوانه الشامل على أوكرانيا. وتستخدم روسيا هذه الهجمات أداة للحرب، في تجاهل تام لحماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني. ولا بد من إيقاف تلك الدولة العازمة على سحق بلد آخر ذي سيادة لكي تؤكد لنفسها قوتها. لقد دافع الأوكرانيون بلا كلل عن أراضيهم ومنازلهم وحياتهم وكرامتهم طوال العامين الماضيين. فماذا عما ينبغي أن يفعله المجتمع الدولي؟ هل ينبغي أن نسمح لأنفسنا بأن نتعرض للترهيب على يد المعتدي، أم ينبغي لنا أن ندعم الضحية في معركة يائسة لكنها بطولية؟ إن روسيا لن تتوقف حتى نوقفها.

لقد تحول الاقتصاد الروسي إلى اقتصاد حرب، فحوالي 30 في المائة من ميزانيته تُوجه إلى النفقات العسكرية. ولن يعيد تجميد الحرب الاستقرار؛ بل إنه سيمنح روسيا فحسب الوقت اللازم للتعافي ومواصلة سياستها الإمبريالية والعدوانية. إن ما نبديه من تقاعس وتراخ وعدم اكتراث لن يسفر سوى عن تشجيع العنف. ولذلك علينا أن نواصل تقديم المساعدة الملموسة لأوكرانيا. فهو السبيل الوحيد لوقف العدوان. وتذكّرنا الهجمتان اللتان وقعتا في أوديسا بأنه ليس بوسعنا أن نسأم من الحرب على أوكرانيا. وعلينا أن نقدم المسؤولين عن الجرائم البشعة المرتكبة إلى العدالة، وإلا فإننا نخاطر باستمرار تكرار أعمال عنف مماثلة في جميع أنحاء العالم. وترحب بولندا بإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف جديدتين ضد اثنين من كبار القادة الروس، هما الفريق سيرجي كوبيلاش والفريق أول بحري فيكتور سوكولوف، لمسؤوليتهما المزعومة عن جرائم الحرب المتمثلة في شن هجمات موجهة على المدنيين والأعيان المدنية.

وإذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة، أود أن أشيد بما تبديه نساء أوكرانيا من شجاعة وصمود وتصميم بصورة مذهلة. إنهن يرفضن الاستسلام

ويعملن ويكافحن بلا هوادة من أجل إيجاد مستقبل أفضل لبلدهن في وقت علقن فيه في حرب تُشن في تجاهل تام لحياة الإنسان وكرامته. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما بدعمهن وكفالة تمكنهن من الاضطلاع بدور رائد في التعافي الاقتصادي والاجتماعي لأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافوتا ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم دول بحر البلطيق الثلاث – إستونيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا.

ونؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع ملاحظات.

وأشكر مقدمي الإحاطتين على أفكارهما الثاقبة اليوم.

لقد أودت الحرب الوحشية التي تشنها روسيا بحياة عدد لا يحصى من الأوكرانيين الأبرياء، ولا تزال تسبب قدرا هائلا من المعاناة الإنسانية والدمار. وتشكّل الهجمتان اللتان شنتهما روسيا على مدينة أوديسا الساحلية الأوكرانية في 2 و 6 آذار/مارس دليلا واضحا على أن روسيا تستهدف عمدا المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية في أوكرانيا. هذا علاوة على أنهما يشكّلان انتهاكا صارخا آخر للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. فقد قُتل ما لا يقل عن 12 مدنيا، بينهم خمسة أطفال، جراء غارة بطائرة روسية مُسيّرة على مبنى سكني. وسقطت قذيفة أخرى أطلقت على أوديسا على مقربة خطيرة من رئيس وزراء اليونان ورئيس أوكرانيا خلال زيارتهما للمدينة، علاوة على مقتل خمسة مدنيين وتدمير منشآت تابعة للميناء. وتضطلع أوديسا بدور حاسم الأهمية، كونها أحد موانئ أوكرانيا الرئيسية، في شحن الإمدادات الغذائية إلى بلدان جنوب الكرة الأرضية. وقد بلغت صادرات المنتجات الزراعية من أوديسا أكثر من 30 مليون طن متري منذ آب/أغسطس 2023، عبر ممر شحن أنشأته أوكرانيا بعد انسحاب روسيا من جانب واحد من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وتضر روسيا، من خلال استهدافها للميناء، بسلاسل الإمداد العالمية والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر على السكان الأشد ضعفا في العالم ويفاقم نقص الغذاء.

وندين مرة أخرى الأعمال الإجرامية التي تقوم بها روسيا في أوكرانيا. فهجماتها على المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية تشكّل جريمة حرب. إن روسيا تشن حربها العدوانية الواسعة النطاق غير القانونية على أوكرانيا دون مبرر بتواطؤ من بيلاروس وبدعم عسكري من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا نزال ندعو المعتدي إلى أن يسحب كافة قواته وعتاده العسكري بشكل فوري وكامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليا. فالأعمال الإجرامية التي تقوم بها روسيا لا تتوافق مع مركزها بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن.

وتشكّل المساءلة شرطا أساسيا لتحقيق سلام دائم وعادل. ويجب محاسبة روسيا وقادتها عن جريمة العدوان أمام محكمة دولية مكتملة الأركان تحظى بدعم وشرعية واسعين لدى المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نرحب بمذكرتي التوقيف اللتين أصدرتهما المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا بحق ضابطين روسيين لارتكابهما جرائم في أوكرانيا. ولا يمكن تحقيق السلام العادل والمستدام على حساب أوكرانيا. فأي أنصاف حلول أو مكاسب تحققها روسيا من الحرب لن تؤدي إلا إلى تشجيع المزيد من العدوان. ونؤيد مبادرة أوكرانيا من أجل السلام ونشجع غيرنا من الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إليها. ومرة أخرى تؤكد دول بحر البلطيق تضامنها الكامل مع أوكرانيا ودعمها الثابت لها إلى أن يتحقق لها النصر. وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة، دعونا نتوقف لنتفكر في كافة النساء اللاتي قتلن واغتصبن في أوكرانيا وغيرها من الحروب.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/25.